مدنية
لا عسكرية

rachad.org

أكتوبر 2020

الافتتاحية

5 أكتوبر 2020 يجدد زخم الحراك ومطلبه الأساس دولة مدنية ماشي عسكرية، كي لا تتكرر مآسي 500 قتيل لانتفاضة أكتوبر 1988

زيارة وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر للجزائر مطلع هذا الشهر كانت ستكون عادية لو أن النظام الحاكم شرعي ومنتخب ديمقراطيا يعبر عن إرادة الشعب الجزائري ويدافع عن مصالح بلده. لكن والحال غير ذلك فانه يحق للجزائريين الشك بأن الزيارة تندرج في إطار تجنيد الجيش الجزائري للقتال بالوكالة عن القوى الغربية في حروبها في الساحل، بحسب تصريح مسؤول غربي لرويترز. بهذه المناسبة نذكر برسالة رشاد الموجهة للجيش في شقها المتعلق بفضائل الدولة المدنية على الأمن الخارجي.

ومع استمرار اللغط بخصوص السجال الأيديولوجي في الحراك، واستمرار حملة الدعاية المغرضة ضد رشاد نتناول بتركيز شديد تصور الحركة لموضوع الهوية الوطنية والعلمانية، وضرورة بناء التوافق الوطني الديمقراطي. وتوحيد الجهود وتوجيه بوصلتها نحو تجسيد شعار الحراك الجامع لتمدين الحياة السياسية وإرساء الرقابة الشعبية على القوات المسلحة واصلاح أجهزة الاستخبارات يبقى الخلاص الوحيد لمعضلة الشرعية.

في العدد كذلك ترجمة لحوار جريدة الوطن عبر موقعها الإلكتروني باللغة الفرنسية مع يحي مخيوبة عضو المجلس الوطني لحركة رشاد. وفي النشرية أيضا مساهمات من فروع الحركة بمختلف ولايات الوطن.

2 حركة رشاد ضمن حراك 22 فبراير 2019

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تفضح الأخبار الكاذبة لوكالة الأنباء الجزائرية

9 وداعا طارق زدام (2020-1985)

10 حوار جريدة الوطن مع يحي مخيوبة، عضو المجلس الوطني لحركة رشاد

حركة رشاد ضمن حراك 22 فبراير 2019

5- الهُوية الوطنية والعَلمانية

تؤمن رشاد بأنّ لكل مجموعة بشرية، صغيرة كان أم كبيرة، الحق في استخدام وتطوير ثقافتها ولغتها أو لهجتها. إن دولة القانون تحترم الشعب بكل تنوّعه لأنها مؤسّسة على الشرعية الشعبية. ونأمل أن نشهد اليوم الذي تدعم فيه دولتنا جميع الخصوصيات الثقافية التي تتكوّن منها الأمة الجزائرية وتشكّل ثراءها. تستند الهوية الجزائرية، التي مُزجت عبر قرون من التاريخ، في المقام الأوّل إلى الإسلام والأمازيغية والعروبة، وقد استفادت من روافد أخرى، بدرجة أقلّ، من ديانات وثقافات وحضارات أخرى. من هذا المنطلق، تدعو رشاد إلى احترام وترقية مقوّمات هويتنا الوطنية، فهي ملك للمجتمع الذي يقع على عاتق جمعياته ومنظماته ومؤسساته الحرة الأخرى، مهمة الحفاظ عليها وتنميتها خدمة للصالح العام. لكن لا ينبغي بأيّ حال من الأحوال أن تُداس مقومات الهوية أو يتمّ احتكارها من قِبل السلطة السياسية القائمة، فالدولة غير مخوّلة بفرض قراءة أو نهج يتعلق بالعناصر المكوّنة لهويتنا. وهذا ما يقودنا إلى توضيح نقطة أخرى، محلّ جدل ساخن تتعلّق بالعَلمانية.

لا شكّ أنه نقاش ضروري ومفيد، لكن يجب إدارته بعقلانية واعتدال وبصيرة. فمن الضروري أن تُدار شؤون المدينة من قِبل سلطة مدنية منتخبة وهذا لا يتعارض في شيء مع تمسّكنا بالإسلام، لأنه لا يوجد في الإسلام نظام رجال دين يزعمون حكم الشعب "باسم الله". إنّ رشاد تدعم وتدعو إلى بناء فضاء سياسي جامع يشمل الجميع، ولا يميّز بين مختلف مكوّنات المجتمع على أساس أيديولوجي أو عقائدي، ويحترم الأقليات، ويضمن التعاون السليم بين جميع الجزائريين من

أجل بناء المجتمع وتشييد الدولة، كلٌّ انطلاقًا من مرجعيته. لكن ما نلاحظه هو أنّ العديد من الذين يتبنّون العَلمانية في الجزائر يُسيئون إليها في واقع الأمر أكثر مما يخدمونها. ونجد نوعًا من الاغتراب الثقافي لدى البعض، إلى درجة من التبعية جعلت "نموذجهم" الوحيد للعَلمانية هو النموذج السائد حاليًا في فرنسا. في حين أنّ أيّ فكر عقلاني ونقدي ومنفتح على العالم سيجد أن هذا النموذج هو في الواقع انحراف ورؤية شاذة، مدانة حتى في معظم الدول الغربية، حيث تقتصر العَلمانية في هذه البلدان على حماية الدين من تعسّف الدولة وضمان عدم تدخل الكنيسة في شؤون الدولة، بينما اتخذت العَلمانية في فرنسا شكلًا من أشكال التطرّف المعادي للدين، وبشكل أكثر عدائية تجاه الدين الإسلامي على وجه الخصوص.
بالنسبة لحركة رشاد، النظام السياسي الذي نصبو إليه يجب ألا يحرم المتديّن أو المدافع عن لغته أو ثقافته من المشاركة في النقاش السياسي، فمثل هذا التوجّه يشكل خطأ جسيمًا، لأنه من جهة يقيّد حرية المشاركة في النقاش السياسي، ومن جهة أخرى ينطوي على خطر إلحاق الأذى بجزءٍ من المجتمع، ممّا قد يدفعه، عاجلًا أم آجلًا، إلى التمرّد ردًا على إقصائه من المجال السياسي. إنّ السماح للمواطنين والمواطنات بالتعبير عن أنفسهم بحرية، وحتى بطرح مقترحات سياسية تتماشى مع معتقداتهم الدينية أو الثقافية، أمرٌ مشروع وضروري، وهذا ما يدافع عنه العديد من الفلاسفة المعاصرين البارزين مثل يورغن هابرماس.
(Jurgen Habermas) [6]

6- التوافق الوطني والممارسة الديمقراطية

اعتبرت حركة رشاد دائمًا النقاش والتقارب بين القوى السياسية في الجزائر ضرورة مُلّحة. وحتى قبل إنشاء الحركة، شارك بعض أعضائها منذ يناير 1992 إلى جانب نشطاء سياسيين آخرين ومدافعين عن حقوق الإنسان، من خلفيات أيديولوجية مختلفة، في شتى اللقاءات والمناسبات للتعبير عن رأيهم الرافض للانقلاب وللانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تلته. وكانوا حاضرين – أو دعموا – العقد الوطني لسانت إجيديو (1995)، وشاركوا أيضًا في العديد من اجتماعات المعارضة، سواء في الجزائر [7] أو في الخارج [8]. إنّ رشاد تؤمن بالنقاش وقد عملت دائمًا على إطلاق المبادرات والاستجابة بشكل إيجابي لكل الدعوات التي تجمع كافة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دون إقصاء لأيّ طرف، وهذا في حدّ ذاته يشكّل مبدأً أساسيًا لرشاد، متمثّلًا في تشجيع التشاور والتعاون مع كافة الفاعلين السياسيين وممثلي المجتمع المدني.

أمانة حركة رشاد
15 أوت 2020

[6] https://www.ssrc.org/publications/view/haber-/mas-and-religion

[7] http://aljazair24.com/national/29295.html

[8] في عام 2000 مع لويزة حنون وعلي يحيى عبد النور وعبد الحميد براهيمي ومحمد حربي وآخرين. وفي 2008 مع عبد الحميد مهري وصلاح الدين سيدهم ولهواري عدي وأحمد بن محمد ورشيد معلاوي وآخرين. اجتماعات مختلفة في 2019-2018 مع أحزاب FFSو FIS و HMS و RCD ، إلخ.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تفضح الأخبار الكاذبة لوكالة الأنباء الجزائرية

وكالة الأنباء الجزائرية (واج) والإذاعة والتليفزيون الجزائري كانتا دوما وسائل الاتصال الخاصة بالنظام العسكري الذي يبث دعاياته الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ... لكن في عهد عبد المجيد تبون وناطقه الرسمي عمار بلحيمر، أصبحت هذه الهيئات الرسمية مصدرا حقيقيا للكذب وناقلة للأخبار المزيفة بالرغم من أن نفس النظام قد مرر في 22 أفريل 2020 قانونا يعاقب تداول المعلومات المغلوطة.

أكبر شاهد على ذلك ما تم تداوله حول مسيرة المواطنين الجزائريين ووقفتهم في ساحة الأمم المتحدة في جنيف التي دعوا فيها إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الجزائر، والتي ضربت مصداقية وكالة الأنباء والاذاعة والتلفزة الجزائرية. في يوم الأحد 23 أوت 2020 تجمع ما بين 250 و 300 جزائري و جزائرية في ساحة الأمم المتحدة بجنيف مرددين شعار "أطلقوا المعتقلين" ومطالبين الحكومة بالتوقف عن قمع المظاهرات (1).

كان من من بين هؤلاء المواطنات والمواطنين من شارك في مسيرة مساندة للمعتقلين التي انطلقت من منطقة شامبيري بفرنسا و دامت 8 أيام، قطعوا خلالها أكثر من 100 كلم و التحق بهم كثيرون يوم الأحد في ساحة الأمم المتحدة قادمين من عدة مناطق في سويسرا، فرنسا وألمانيا.

في صباح اليوم الموالي للوقفة، قدمت مجموعة من الذين شاركوا في المسيرة رسالة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ميشال باشلي، مطالبين فيها تذكير الحكومة الجزائرية بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان و " مساءلة السلطات في أسرع وقت ممكن حول الاعتقالات والسجن التعسفي وكل المحاكمات غير العادلة ".(2) في الأول من سبتمبر نشرت وكالة الأنباء الجزائرية (و أ ج) مقالا موسوما بصورة كبيرة لقاعة الاجتماعات التابعة للأمم المتحدة بجنيف مصحوبا برمز الأمم المتحدة لتضفي مصداقية لمنشورها المعنون: " مكتب المنازعات التابع للأمم المتحدة يرفض الشكوى المرفوعة ضد السلطات الجزائرية ". هذا المقال الذي يحيل إلى لقاء وهمي بث على إذاعة مونتي كارلو الدولية من طرف السكرتير عصام الأحمدي، العامل بالمكتب المزعوم للمنازعات التابع للأمم المتحدة بجنيف والذي جاء فيه : " أوضح السكرتير بمكتب المنازعات التابع للأمم المتحدة بجنيف، عصام الأحمدي ، أن الشكوى التي تقدم بها النشطاء السياسيين الجزائريين ضد السلطات الجزائرية قد تم رفضها 24 ساعة بعد إيداعها و دراسة محتواها من طرف الخبراء القانونيين المنتدبين بالمكتب. الشكوى قد تم رفضها لعدة أسباب منها خاصة : محتوى الشكوى لا يتطابق مع التقارير الصادرة عن منظمة حقوق الإنسان بالجزائر، و بعض الممضين على الشكوى لديهم سوابق عدلية، و جميع الممضين ليسوا مقيمين في الجزائر لمدة 10 سنوات و مقدمو العريضة هم مزدوجو الجنسية و منهم من لا يملك الجنسية الجزائرية" هذا ما بينه السكرتير المصري أول أمس على موجات إذاعة مونتي كارلو الدولية (3) " .

المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة كانت مجبرة لنشر تكذيب يوم 04 سبتمبر 2020 تندد فيه ب " المعلومات المغلوطة" الصادرة عن واج. (4) يوضح البيان موقف الناطق الرسمي باسم المفوضية، روبر كولفيل، الذي " أشار بوضوح يوم الجمعة 04 سبتمبر 2020 أن هذا المقال غير صحيح " . (5) و صرح أن " المعلومات الواردة في المقال - والتي تداولتها عدة وسائل إعلامية في الجزائر وخارجها - قد تم فبركتها من بدايتها إلى نهايتها".((6) من خلال توضيحات المفوضية السامية تبين لنا أنه لا توجد أية لجنة في الأمم المتحدة متعلقة بحقوق الإنسان تحمل إسم " مكتب المنازعات " و لا يوجد أي موظف أو خبير مستقل تابع للأمم المتحدة بإسم "عصام الأحمدي" (7) وليس هناك أية لجنة لحقوق الإنسان " تقوم بمعالجة مستعجلة لملف ما في ظرف 24 ساعة" (8). طلبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في بيانها من وأج سحب الخبر الكاذب : " نطلب من و أ ج و راديو مونتي كارلو - إذا كان هو المصدر الأصلي لهذه القضية - أن تقوما بسحب هذه المعلومة الكاذبة و تقوما برفع كل لبس لدى القراء والمستمعين ، مبينين أن هذه القضية هي مجرد فبركة" (9) و هذا ما تم فعلا.
من البديهي أن نتساءل هل مؤلفو هذه القصة البائسة سيخضعون للعقاب أم لا كما هو الحال بالنسبة للصحافيين والمدونين الأبرياء؟ طبقا للقانون الجديد الخاص بتداول المعلومات الذي ينص على عقوبات تتراوح ما بين سنة و 3 سنوات سجنا وغرامة مالية تصل إلى 300 000 دج في حق كل شخص متهم بالدعاية و نشر الأكاذيب. لكن يضاف لهذا في الحالة التي تهمنا، الضرر الذي لحق بسمعة الجزائر على الصعيد الدولي من خلال هذا الكذب البواح الذي يبرز الرغبة الملحة في الدفاع بأي ثمن كان، عن نظام شمولي وفاسد جعل من وأج " وكالة للذباب" كما هو متداول عند الجزائريين في مواقع التواصل الاجتماعي.

ملاحق
(1)، (2) جزائريون يطالبون بالإفراج عن السجناء السياسيين، تريبون جنيف ، جنيف في 23 أوت 2020
https://www.tdg.ch/des-algeriens-demandent-de-relacher-les-de-tenus-politiques-6789462716O1
(3) مكتب المنازعات التابع للأمم المتحدة يرفض الشكوى المرفوعة ضد السلطات الجزائرية، و أ ج، الجزائر في 01 سبتمبر 2020. المقال سحب بعد تكذيب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
نفس المقال نشرته موقع التلفزيون الجزائري:
https://www.entv.dz/مكتب-النزاعات-بالأمم-المتحدة-يرفض-شكو/
(4)، (5)، (6)، (7)، (8)،(9) المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تميط اللثام عن المعلومات الكاذبة حول الجزائر، بيان HCDH ، جنيف في 04 سبتمبر 2020.
https://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26208&LangID=F

يؤدّي الاستبداد إلى الانهيار الأخلاقي للسيادة وحتى إن استعملها الطغاة كدرعٍ لاستدامة نظامهم الظالم. ويمكن أيضًا أن يؤدّي الاستبداد إلى القضاء فعليًا على السيادة، لمّا يُصبح الأخ في الداخل عدوًّا، ويظهرُ الأجنبي بالخارج بلا تمييز كصديقٍ حميم. ومع غرقهم في واقع القمع الذي يجعل منهم خاضعين يائسين، يرى بعض المضطهدين في التدخّل الأجنبي، مهما كان، القوة الخارقة التي ستأتي لإنقاذهم.

لكن هل يمكن لطريق الخلاص أن يأتي من الخارج؟ مثل هذا التوقّع هو مجرّد وهم. فالقانون الدولي لا ينصّ على إنقاذ الشعوب من الطغاة. قد يكون التدخّل مؤسّسًا قانونيًا عندما تقوم دولة بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو إبادة جماعية أو تطهير عرقي. ينصّ القانون الدولي على إمكانية "التدخل الإنساني المسلّح" والذي يعني الاستخدام القانوني للقوة من جانب الدول ضدّ دولة أخرى لوضع حدّ لانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان.

ولكن في غياب سلطة قانونية دولية شرعية وغير متحيّزة، تقرّر متى يكون التدخّل الإنساني ضروريًا ومبرّرًا وأيّ دولة أو مجموعة إقليمية أو دولية تقوم بتطبيقه، فإنّ هناك أسباب وجيهة للتشكيك في الدوافع الإنسانية لأيّة دولة تتقدّم للتدخّل العسكري في بلد ما. وتشير سوابق كثيرة إلى أنّ تدخّل الدول يرتبط أوّلًا بحسابات مصالحها الوطنية وليس على أساس يأس السكّان المضطهدين كما يدّعي المتدخّل الأجنبي.

ما يأسّس لهذا الشك هو، في المقام الأوّل، الانتقائية في التدخّلات الإنسانية. فعلى سبيل المثال تدخّلت الولايات المتّحدة الأمريكية في الصومال بين 1992 و 1995 وفي هايتي سنة 1994 وفي البوسنة سنة 1995، في نفس الوقت الذي قوبِل فيه موت الملايين من الناس بسبب الإبادة الجماعية في رواندا، والحروب الأهلية في أنغولا وليبيريا والكونغو بتجاهلٍ ممّا يُسمّى بـ"المجتمع الدولي"، وفي نفس الوقت الذي تمّ فيه ذبح الشيشان على يد الدولة الروسية دون أيّ اعتراض.

وفي أواخر التسعينيات تدخّلت الدول الغربية في كوسوفو وفي تيمور الشرقية، بينما في نفس الوقت عرفت الجزائر ودارفور بالسودان مجازر أودت بحياة عشرات الآلاف من السكان العزّل دون أيّة مساعدة. وفي الآونة الأخيرة، تدخّلت منظمة حلف شمال الأطلسي عسكريًا في ليبيا، بينما الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في اليمن والبحرين وخاصة في سوريا لم تستدع تدخّلًا مماثلًا.

أمّا السبب الثاني للتشكيك في الدوافع الإنسانية للتدخّل الأجنبي هو الاستخدام غير الشريف للقانون الدولي الإنساني من طرف بعض القوى الغربية لتحقيق أهداف جيوسياسية خفيّة يحظرها القانون الدولي. ففي أفغانستان والعراق استخدمت الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفاؤها الذرائع الإنسانية لتغيير الأنظمة بالقوة وهو الأمر الذي يحظره القانون الدولي.

وعندما هاجمت الولايات المتّحدة الأمريكية أفغانستان قال الرئيس الامريكي للشعب الأفغاني: "سيرى الشعب الأفغاني المظلوم كرم الولايات المتّحدة وحلفائها. ففي الوقت الذي سنهاجم فيه أهدافًا عسكرية، سنلقي أيضًا بمظلات من الغذاء والدواء والإمدادات إلى كل الذين يعانون الجوع والمتضررين من النساء والأطفال في أفغانستان". وفي العراق، وبعد البحث العقيم عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة والتي كانت سببًا في غزو البلد، برّر بوش وبلير الغزو بأنّ "العراق أصبح أفضل".

إنّ ما يعزّز فكرة استعمال القوى العظمى للتدخل الإنساني كذريعة للتحايل على القانون الدولي الذي يمنع استخدام القوة ضدّ الدول، هو تاريخ التدخّلات الأجنبية لهذه القوى. فمثلًا الولايات المتّحدة الأمريكية تدخّلت في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، من جهة لتثير انقلابات ضد حكومات شرعية وشعبية كما كان الحال في إيران (1953) وأندونيسيا (1965) والكونغو (1960 و 1965) وغواتيمالا (1954)، تلت هذه الانقلابات دكتاتورياتٌ مسؤولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، للتحريض أو الدعم السرّي لتمرّدات مسلّحة ضد حكومات شرعية وشعبية، كما حدث في نيكاراغوا بين عامي 1981 و 1990، وما نتج عن ذلك من مئات الآلاف من القتلى.

إنّ حقّ النقض الذي تستخدمه الولايات المتّحدة الأمريكية دائما ضدّ أيّ اقتراحٍ لقرارٍ أممي ينادي بحماية حقوق الإنسان الفلسطيني المنتهكة على نطاقٍ واسع من قِبل الكيان الصهيوني، يلقي ظِلالًا من الشكّ على قدرة إدارة أمريكا على تأسيس سياستها الخارجية وفق قيمٍ أخلاقية. وتتصرّف فرنسا أيضًا بشكلٍ مماثل في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، ساعدت فرنسا الجنرالات الجزائريين على تنفيذ انقلاب 1992 على إرادة أغلبية الشعب الجزائري، أعرب عنها في انتخابات حرّة، كما ساهمت في وضع آلة فضيعة لانتهاك حقوق الإنسان لتثبيت الانقلابيين في الحكم. وقبل وأثناء الإبادة الجماعية في رواندا، قدّمت فرنسا الدعم العسكري والمالي والدبلوماسي للنظام الروواندي الذي كان يسيطر عليه الهوتو الفرنكوفونيين. وخلال الإبادة الجماعية اتّخذت فرنسا من التدخّل الإنساني غطاءًا لدعم الهوتو الإباديين ضد التوتسي الذين يتحدّثون الانجليزية.
وبالإضافة إلى هذه الشكوك المشروعة حول النوايا الحقيقية لتدخّل القوى الكبرى، ينبغي الإشارة إلى أنّ استخدام القوّة الخارجية للإطاحة بالديكتاتورية ليس سوى مسكّن لا يعالج الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لقيام الديكتاتورية، بل إنه يخلق مشاكل أخرى على المدى البعيد، مثل تصدّع اللحمة الوطنية - فجزء من الشعب يتّهم الجزء الآخر بدعم الديكتاتورية وهذا الأخير يتّهم الأوّل بالخيانة لصالح الأجنبي - والتبعية الهيكلية لقوى التدخّل من جرّاء إعادة بناء الجيش ومصالح الأمن وجزء من الإدارة والنظام السياسي والاقتصاد، التي تتمّ في الغالب وفق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لهذه القوى بدلا من مصالح الدولة التي تتلقّى المساعدة والتي يُنصّب لحكمها زعماء منصاعون يحتاجون إلى

القوى الأجنبية للمحافظة على استقرار الوضع، وهذا بالضبط ما حدث في العراق.

ينتقل إذن الوطن من التبعية للديكتاتور إلى التبعية لما يُسمّى بـ"المنقذ" الأجنبي. ليس التدخّل الأجنبي السبيل الصحيح للتغيير حتى لو كان القوة الدولية ذات دوافع صادقة وحيادية. يعلّمنا ديننا الإسلامي بأنّ اليد العليا خير من اليد السفلى. ثمّ إنّ ترك مسؤولية تحريرنا للأجنبي إذلال لكرامتنا وتنصّل عن واجباتنا. وعلاوة على ذلك، فإنه من الوهم أن نعتقد بإمكانية ترسّخ جذور الحرية والديمقراطية واحترام حقوق البشر في بلد فُرضت فيه هذه القيم بقوة أجنبية.

إنّ الحرية ليست هديّة تتكرّم بها قوات عسكرية أجنبية وتُنزلها علينا جوًّا.
إنّ الحرية حالة بداخلنا.
إنّ سقوط أو موت الديكتاتور لا يحرّر الشعب. صحيح أنه يدمّر الظالم، لكنّه لا يحرّر المظلوم. ما يحرّر المظلوم هو عملية النضال، فانتفاضته ينتقل من التبعية إلى الاستقلال، ومن الشكّ إلى الثقة.
بانتفاضته يتحوّل المظلوم من ضحية تعاني إلى مواطن مسؤول يقبل الظروف الصعبة للحياة، ولكنه يكافح لكي يشيّد بِيَدِه عالمًا أفضل.

Rachadtv

رشاد
RACHAD
PayPal
إدعم حركة رشاد
paypal.me/MouvementRachad

اعلان ميونيخ لواجبات الصحفي 1971

1

البحث عن الحقيقة، تكريسا لحق الجمهور في المعرفة، مهما كانت العواقب التي قد تترتب على نفسه(ا).

2

الدفاع عن حرية الإعلام، وحرية التعليق والنقد، واستقلال المهنة الصحفية وكرامتها.

3

عدم نشر معلومات، أو وثائق، أو صور، أو تسجيلات صوتية لا يعرف الصحفي مصدرها. عدم حجب معلومات أو أي عناصر أساسية للقصة. عدم تحريف أي نص، أو مستند، أو صورة، أو تسجيل صوتي، ولا الآراء التي يعبر عنها الأشخاص. إذا كانت المعلومات غير مؤكدة أن تقول ذلك بوضوح. يجب الإشارة في حلة مل تم دمج مواد صوتية و / أو رسوم بيانية او صورة لإنجاز تركيب.

4

عدم استخدام طرق غير شريفة للحصول على معلومات أو تسجيلات أو صور أو مستندات. عدم التلاعب بها أو تقديمها لطرف ثالث بقصد التزوير. منع الانتحال وعدم نقل عمل أو أفكار الآخرين على أنها ملك لك.

5

تصحيح أي معلومات منشورة تبين في الواقع على أنها غير صحيحة

6

احترام السرية المهنية وعدم الكشف عن مصدر أي معلومات تم الحصول عليها بشكل سري.

7

احترام خصوصية الناس ما لم تتطلب المصلحة العامة غير ذلك. تجاهل الاتهامات مجهولة المصدر أو غير المؤسسة.

8

احترامًا لكرامة الإنسان، يجب على الصحفي أن يتجنب أي إشارة بالنص، أو الصورة، أو الصوت إلى الأصل العرقي، أو القومي للشخص، أو الدين، أو الجنس، أو التوجه الجنسي، وكذلك إلى أي مرض، أو إعاقة جسدية، أو عقلية يمكن أن تكون ذات طابع تمييزي. كما يجب أن تحترم التغطية الصحفية للحرب، والأعمال الإرهابية، والحوادث والكوارث بالنص، والصورة والصوت معاناة الضحايا ومشاعر أحبائهم.

9

عدم قبول أي منحة، أو ميزة أو أي وعد قد يحد من استقلاليته المهنية أو التعبير عن الرأي.

10

تجنب أي شكل من أشكال الإعلانات التجارية كصحفيين؛ وعدم قبول شروط يمليها أصحاب الاعلان بشكل مباشر أو غير مباشر.

11

أخذ التوجيهات الصحفية فقط من رؤساء التحرير المعينين؛ واحترام تلك التوجيهات فقط عندما لا تتعارض مع هذا الإعلان.

مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تفضح الأخبار الكاذبة لوكالة الأنباء الجزائرية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGERIE PRESSE SERVICE

أخبار كاذبة

مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تسلط الضوء على معلومات ملفقة خاصة بالجزائر

جنيف (في 4 أيلول/ سبتمبر 2020) -- زعمت مقالة نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية باللغات الفرنسية والعربية والإنجليزية يوم الثلاثاء الواقع فيه 1 أيلول/ سبتمبر، أن هيئةً تُعرَف بـ"مكتب محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف" رفضت شكوى رفعتها مجموعة من الناشطين السياسيين الجزائريين "بعد 24 ساعة فقط من تقديمها إلى المكتب المذكور والنظر فيها من قبل موظفين قانونيين فيه."

وأكّد المتحدّث الرسمي باسم مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان روبرت كولفيل نهار الجمعة أنّ ما ورد في المقالة عارٍ عن الصحّة.

فقال: "إنّ المعلومات الواردة في المقالة التي أعادت نشرها على نطاق واسع وسائل إعلام أخرى داخل الجزائر وخارجها، ملفّقة بالكامل، من بدايتها حتّى نهايتها. فما من هيئة تابعة لمفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان تحمل هذا الاسم*، كما لم نتمكن من تحديد أي موظف في الأمم المتحدة أو أيّ خبير مستقل في مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان اسمه عصام المحمدي."

وتابع قائلاً: "نطلب من وكالة الأنباء الجزائرية وراديو مونت كارلو، في حال كانت المحطّة بالفعل المصدر الأصلي للخبر، سحب هذه المعلومات الكاذبة والتوضيح أمام القراء والمستمعين أن القصة ملفّقة بالكامل".

© MOVI-Design

الدولة المدنية والأمن الخارجي

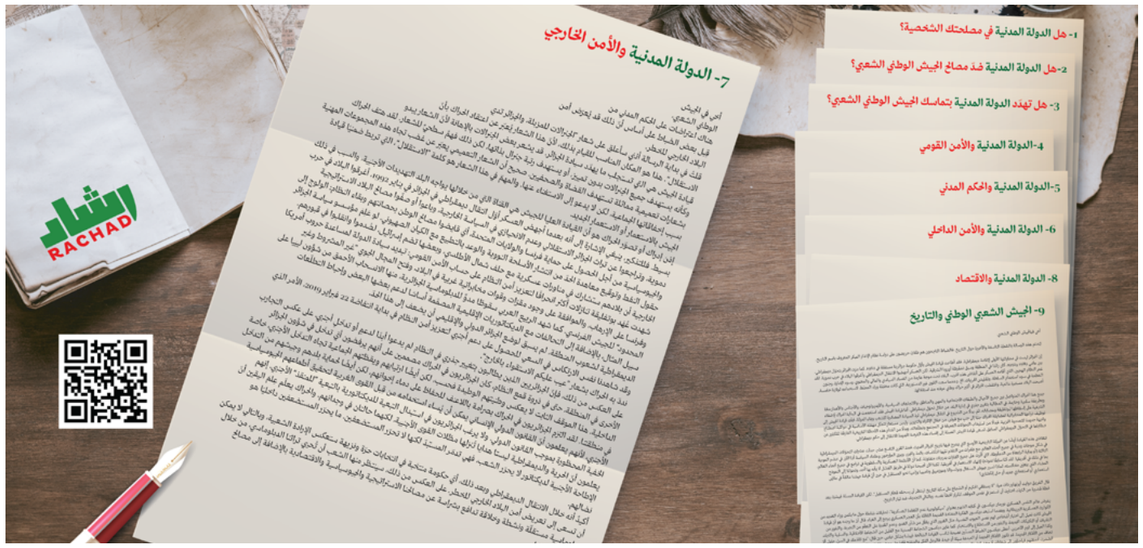

أخي في الجيش الوطني الشعبي،

هناك اعتراضات على الحكم المدني من قِبل بعض الضباط على أساس أنّ ذلك قد يُعرّض أمن البلاد الخارجي للخطر.

قلتُ في بداية الرسالة أنني سأعلق على شعار "الجنرالات للمزبلة، والجزائر تدي الاستقلال". هذا هو المكان المناسب للقيام بذلك، لأنّ هذا الشعار يُعبّر عن اعتقاد الحراك بأنّ قيادة الجيش هي التي تستجلب ما يهدّد سيادة الجزائر. قد يشعر بعض الجنرالات بالإهانة لأنّ الشعار يبدو وكأنه يستهدف جميع الجنرالات بدون تمييز، أو يستهدف رتبة جنرال بذاتها، لكن ذلك فهمٌ سطحيٌ للشعار. لقد هتف الحراك بشعارات تعميمية مماثلة تستهدف القضاة والصحفيين. صحيح أن الشعار التعميمي يعبّر عن غضب تجاه هذه المجموعات المهنية بسبب إخفاقاتها الجماعية، لكن لا يدعو إلى الاستغناء عنها. والمهمّ في هذا الشعار هو كلمة "الاستقلال"، التي تربط ضمنيًا قيادة الجيش بالاستعمار أو الاستعمار الجديد.

إذن إدراك أو تصوّر الحراك هو أنّ القيادة العليا للجيش هي القناة التي من خلالها يواجه البلد التهديدات الأجنبية، والسبب في ذلك بسيط. فللتذكير، ينبغي الإشارة إلى أنه بعدما أجهض العسكر أوّل انتقال ديمقراطي في الجزائر في يناير 1992، أغرقوا البلاد في حرب دموية، وتراجعوا عن تراث الجزائر الاستقلالي وعدم الانحيازي في السياسة الخارجية، وباعوا أو صفّوا مصالح البلاد الاستراتيجية والجيوسياسية من أجل الحصول على حماية فرنسا والولايات المتحدة، أيْ قايضوا مصالح الوطن بحصاناتهم وبقاء النظام: الولوج إلى حقول النفط وتوقيع معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية والوعد بالتطبيع مع الكيان الصهيوني. لو عَلِمَ مؤسسو سياسة الجزائر الخارجية أن بلادهم ستشارك في مناورات عسكرية مع حلف شمال الأطلسي، وبعضها تضم إسرائيل، لصُدموا وانقلبوا في قبورهم. شهدت عُهَد بوتفليقة تنازلات أكثر انحرافًا لتعزيز أمن النظام على حساب الأمن القومي: تبديد سيادة الدولة لمساعدة حروب أمريكا وفرنسا على الإرهاب، والموافقة على وجود مقرّات وقوات مخابراتية غربية في البلاد، وفتح المجال الجوي "غير المشروط وغير المحدود" للجيش الفرنسي. كما شهد الربيع العربي سقوطًا مدوًّ للدبلوماسية الجزائرية، منها الانسحاب الأحمق من شؤون ليبيا على سبيل المثال، بالإضافة إلى التحالفات مع الديكتاتوريات الإقليمية المصمَّمة أساسًا لدعم بعضها البعض وإحباط التطلّعات الديمقراطية لشعوب المنطقة. لم يسبق لوضع الجزائر الدولي والإقليمي أن يضعف إلى هذا الحدّ.

وقد شاهدنا نفس الارتكاس في السعي للحصول على دعم أجنبي لتعزيز أمن النظام في بداية انتفاضة 22 فبراير 2019، الأمر الذي ندّد به الحراك بشعار "عيب عليكم الاستقواء بالخارج".

على العكس من ذلك، فإنّ الجزائريين الذين يطالبون بتغيير جذري في النظام لم يدعوا أبدًا لدعمٍ أو تدخّلٍ أجنبي. على عكس التجارب الأخرى في المنطقة، حتى في ذروة قمع النظام، كان الجزائريون في الحراك مصممين على أنهم يرفضون أيّ تدخّل في شؤون الجزائر الداخلية. هذا الموقف الثابت لا يعكس وطنيتهم الوطيدة فحسب، لكن أيضًا ارتيابهم ويقظتهم الجماعية تجاه التدخّل الأجنبي، خاصة في منطقتنا. لقد التزم الجزائريون في الحراك بصرامة باللاعنف للحفاظ على دماء إخوانهم، لكن أيضًا لحماية بلدهم وجيشهم من التدخّل الأجنبي، لأنهم يعلمون أنّ القانون الدولي الإنساني يمكن أن يُساء استخدامه من قِبل القوى الغربية لتحقيق أطماعهم الجيوسياسية الخفية المحظورة بموجب القانون الدولي. ولا يرغب الجزائريون في استبدال التبعية للديكتاتورية بالتبعية "للمنقذ" الأجنبي. إنهم يعلمون أنّ الحرية والديمقراطية ليستا هدايا تُنزلها مظلات القوى الأجنبية، لكنهما حالتان في وجدانهم. والحراك يعلّم عِلمَ اليقين أنّ الإطاحة الأجنبية لديكتاتور لا يحرّر الشعب، فهي تدمّر المستبدّ لكنها لا تحرّر المستضعفين. ما يحرّر المستضعفين داخليًا هو نضالهم.

أكيدٌ أنه خلال الانتقال الديمقراطي وبعد ذلك، أيّ حكومة منتخَبة في انتخابات حرّة ونزيهة ستعكس الإرادة الشعبية، وبالتالي لا يمكن أن تسعى إلى تعريض أمن البلاد الخارجي للخطر. على العكس من ذلك، سينتظر منها الشعب أن تُحيي تراثنا الدبلوماسي، من خلال دبلوماسية مستقلّة ونشطة وخلاقة تدافع بشراسة عن مصالحنا الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى مصالح منطقتنا وقارّتنا.

وداعا طارق زدام: (1985-2020)

لم يكن المحامي الشاب طارق زدام ابن الخمسة والثلاثين ربيعا، يعلم أن مرافعته أمام قضاة محكمة برج بوعريريج، التي أداها يوم الإثنين 7 سبتمبر 2020 ستكون الأخيرة. مرافعة خرج بعدها غاضبا وساخطا على" قضاة التيلفون" الذين أمروا بإيداع أربعة آخرين من أحرار البلاد الحجز الاحتياطي. لقد تعود طارق وزملاؤه على هذا النوع من القضاة وهو الذي واجههم في مدن عدة، ولكن قضاة مدينة البرج أصبحوا مثالا بائسا لخضوع سلك القضاء لأوامر المخابرات. ومن هنا أصبح وصف قضاة التيلفون يطلق على هذا النوع ممن يفترض فيهم تحقيق العدل في الأرض فإذا هم من أظلم الخلق وأحطهم خلقا. لم يعودوا يطبقون حتى قوانينهم العوار، بل وبكل وقاحة، ينفذون أوامر مخابرات العسكر.

كانت الأشهر الثمانية عشر الماضية، بداية من 22 فبراير 2019، صاخبة في حياة البلاد، فقد تفجرت مظاهرات عارمة منددة بنظام الجنرالات الذي قرر إضافة عهدة خامسة لشخص مشلول فقد القدرة على الحديث وعلى الوقوف على رجليه بل وحتى الاستماع لمن حوله. شخص فقد تماما القدرة على فهم ما يجري منذ أن أصيب بصدمة دماغية في أبريل 2013 أقعدته 88 يوما لدى عسكر فرنسا، حيث كان يعالج في مستشفى ثم مركز للراحة تابعين لوزارة الدفاع الفرنسية.

كان طارق، الذي أدى قسم المحاماة في ديسمبر 2014، عاجزا كملايين من الجزائريين على فهم أسلوب تفكير الطبقة المخملية التي تعيش في حياة بالغة الثراء، في حين كان هو يرى كيف كان، كل يوم، يساق آلاف الجزائريين إلي حياة الفقر التي يشقاها ملايين آخرين قبلهم. كان عاجزا على فهم كيف تغرق الجزائر في أزمات متعددة في حين يريد حكم العسكر أن يجدد وأجهته المدنية حتى بعد أن تحنط نزيل المرادية بشكل سافر وشبه كامل.

كانت أحاديث طارق مع زملاؤه من أحرار المحامين لا تكتفي بنقد شديد لمنظومة القضاء التي ركنت تماما لحكم العسكر، وقد أصبحت يده الباطشة التي تزج بأحرار البلاد في غياهب السجون، بل تعدى غضبه إلى آكابر العسكر. هم الذين صمو آذانهم على خروج الملايين، كل جمعة، مطالبين بالحرية بل وبالاستقلال لشعورهم العميق أنهم تحت قبضة استعمارية وليس فقط طغيانية استبدادية. لم يكن يدرك طارق، وهو الأب لأربعة أطفال صغارا، أن سخطه العارم على" نظام الخنوشة " الذي لا يخفيه، كان لا يزعج فقط كبار قضاة التيلفون بل يتعداه لضباط مخابرات المدن التي رافع فيها.
وهاهم قد بدأوا يضيقون به ذرعا..

فهو لم يعد يكتفي بانتقاده اللاذع للعصابة في أحاديثه مع زملاؤه ومع سجناء الرأي، بل أصبح يتحداها بما كان يكتبه على مواقع التواصل الاجتماعي. لتأتي عشية ذاك الإثنين سيارة سوداوية النوافذ وتدهسه بشدة فيطير لحوالي أربعة عشر مترا، حسب تقرير البوليس نفسه. بوليس يقول أنه " عجز" عن معرفة من هو السائق القاتل الذي تصرف وكأنه دهس عصفورا وليس رجلا علي دراجة هوائية فلم يكلف نفسه حتى بالتوقف ولو للحظة!

ولكن حين يتعالى غضب الناس، في البرج وما جاورها وعلى مواقع الأنترنت، يسرب البوليس عبر بعض ذباب العسكر أن قاتل طارق قد سلم نفسه!! واليوم، وبعد مرور أربعة أسابيع على عملية التصفية هذه، لم يصدر نظام العسكر أي بيان رسمي عما جرى؟ وهل فعلا أن رواية من سلم نفسه صحيحة؟

لقد قُتل طارق.. لكن قضية الحرية التي ناضل من أجلها لم تمت، بل يتهيأ أنصارها لمعركة حاسمة من أجل قيام " دولة مدنية ماشي عسكرية " ولو بعد حين.

محمد العربي زيتوت
عضو أمانة حركة رشاد

يمكنكم مطالعة اعداد مدنية على موقع

Yumpu

https://www.yumpu.com/user/rachadorg

حوار جريدة الوطن مع يحي مخيوبة، عضو المجلس الوطني لحركة رشاد،

اجرى الحوار: سمير غزلاوي - ترجمة: عيسى دزيري- 2 أكتوبر 2020

ما هو موقف "رشاد" من مواصلة أنشطة حراك باريس بعد مسيرة 13 سبتمبر التي قاطعتموها إثر الجدل الذي أثارته مشاركة جماعة "القطيعة المزدوجة"؟

أولا وقبل كل شيء، لم تقاطع حركة "رشاد" مسيرة 13 سبتمبر، بل ألغت دعوتها إلى المسيرة الأولى من ساحة الجمهورية إلى كونكورد، والتي لم يكن لجماعة "القطيعة المزدوجة" ارتباطا بتنظيمها. بما أن التظيمات والتجمعات الأخرى التي كانت معنا في مسار الوحدة قررت دون إبلاغنا تغيير مسار المسيرة المتفق عليه، بحجة رفضه من قبل مصالح الشرطة، إضافة إلى نشر نداء موقع من بعض التظيمات هذه المرة بمشاركة "القطيعة المزدوجة"، فإننا قررنا مع شركاء آخرين تحمل مسؤوليتنا وإلغاء المسيرة الأولى لكيلا تكون هناك مسيرتان للحراك الجزائري في نفس الوقت في باريس. فيما يخص مواصلة نشاطات الحراك في باريس وأماكن أخرى، فإن حركة رشاد مرتبطة بشكل كامل بالحراك الجزائري مع الاحترام الصارم للشعارات التي فرضها حراك الداخل، والتي تم التذكير بها هذا الأسبوع في مقاطع فيديو لسجناء الرأي السابقين. وتحديداً في البويرة في الجمعة_84 بتاريخ 25/09/2020

منذ عدة أسابيع، كانت حركتكم في قلب نقاش أيديولوجي ساخن، خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي، اتسم بالقدح من الجانبين ضد مناضلين حراكيين. ألستم نادمين على الطريقة التي سارت بها الأمور على الأقل من حيث الشكل؟

دائمًا ما كنا نقول، ولا زلنا نؤكد اليوم، أن الحديث عن الأيديولوجيا في الظروف السياسية الحالية هو شكل من أشكال البلاهة السياسية التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج الثورة المضادة التي بدأت منذ شهر ماي 2020 ستلاحظ أن الجدال الأيديولوجي المصحوب بالتراشق اللفظي الذي يكاد يصل إلى دعوات القتل، قد نشأ منذ ظهور دعاة "القطيعة المزدوجة" في ساحة الجمهورية وفي نفس الفترة، لقد كنا كحركة وكأشخاص الضحايا الأوائل لهذه الهجمات. تريد الثورة المضادة أن تفرض النقاش الإيديولوجي الخلافي لتقسيم الحراك والتقليص من حدته، هذا في حدود اللعبة السياسية مقبول، أما أن تسعى للتخلص من التاريخ المؤلم الذي عاشته بلادنا خلال التسعينات دون إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة وتسليط الضوء على كل المسؤوليات الجنائية والسياسية لجميع الفاعلين الذين قادوا تلك الفترة هو - بالنسبة لنا - فقدان للذاكرة وانعدام للمسؤولية السياسية، لا يمكن أن يوصلنا إلى مصالحة وطنية حقيقية للأسف.

أنتم تحملون مشروعا سياسيا إسلاميا-محافظا، تدافعون عنه بمنطق إيديولوجي بحت - خاصة - من خلال قراءتكم التاريخية لأحداث العشرية السوداء، فلماذا ترفضون أدلجة النقاش السياسي داخل الحراك؟

كما سبق وقلت، رداً على سؤالك السابق، نعتقد أن الظروف الملائمة لنقاش أيديولوجي حر وشفاف لم تتوفر بعد في بلادنا، فالحراك له هدف مشترك وهو بناء دولة مدنية وديمقراطية تسمح للجميع بممارسة السياسة في جو من الحرية دون خوف من الاضطهاد بسبب آرائهم. أما بالنسبة للجزء المتعلق بالتاريخ، لدينا قراءتنا الخاصة نعم. أود أن أوضح لك أن الشركاء السياسيين الآخرين لديهم قراءاتهم أيضًا، دون أن ننسى أن النظام قد أدرج روايته عن الأحداث فيما يسمى "ميثاق المصالحة الوطنية"، بل أنه أغلق باب النقاش في المادة 46 منه حيث يمنع أي نقاش محتمل حول تلك الأحداث.

لا يمكن أن نلام على إعلان موقفنا إزاء تلك الأحداث المؤلمة، في الوقت الذي يفعل الجميع ذلك دون أن يلاموا! ومع ذلك، فإن المسار الوطني للحقيقة والعدالة في إطار انتقال ديمقراطي حقيقي وحده الكفيل بتحديد المسؤوليات المختلفة واقتراح موقف مشترك يمكن للجميع أن يتبناه.

ما الذي تعيبونه بالضبط على شعار "لا عسكرية ولا إسلامية"؟

هي ليست معاتبة بل مشكل مقاربة، إذ أن هذا الشعار لم يظهر حتى الآن في الحراك بالجزائر، فدور الجالية هو أن تدعم ثورة الابتسامة لا أن تفرض عليه مطالبها وأجنداتها السياسية، هذا ما تم الاتفاق عليه خلال اللقاءات الأولى في فيفري 2019 بباريس، حيث اتفقنا على مبدأ دعم هذه الثورة وأن نكون سفراء لها في الخارج، وهو ما يتطابق تماما مع أحد أهم قرارات مؤتمر الصومام: وهو أولوية الداخل على الخارج.

هل شعرتم أن هناك إرادة لدى ما يسمى بالتيار الاستئصالي لاستبعادكم تلقائيًا من النقاش السياسي حول الحراك ومن أي مبادرة مشتركة محتملة للخروج من الأزمة، مثلما حدث مع "قطب البديل الديموقراطي" ال PAD؟

التيار الاستئصالي هو نقيض للحراك، لذا فالرغبة في فرض هذا التيار كأحد أطراف الحراك هو برأيي قراءة خاطئة للأحداث التي هزت بلادنا منذ فيفري 2019، دون أن نقع في فخ الإقصاء، سؤالك يشير إلى مجتمع جزائري لا وجود له، إن لم نقل أنهم قلة قليلة. فبالنسبة "لقطب البديل الديموقراطي"، فمعظم التشكيلات السياسية المكونة لهذا القطب قد حققت تقدمًا كبيرا في مسألة الاستئصال والذاكرة، لعلك لاحظت المشاكل الإدارية التي يواجهها الأرسيدي بزعامة محسن بلعباس، الذي يريد النظام أن يجعله يدفع ثمن مواقفه لعام 2019 والتي أعتبرها تقدمية وشجاعة مقارنة بسلفه على رأس الحزب، علاوة على ذلك، لم يتم إزعاجه أبدًا بهذا الشكل.

شكرا قايد صالح

من الإنصاف والتماهي مع الحق وجب تقديم الشكر لرئيس الأركان السابق الحاكم بأمره في الجزائر من يوم تنحية بوتفليقة إلى يوم وفاته. وأعتقد أنه يمكن إدراج مقياس «القايدية» في الجامعات العالمية كنموذج لتأسيس الديكتاتوريات العرجاء. الظاهر أن القايد صالح ورغم تقلده وملازمته لسنوات نظام العسكراتية في الجزائر لم يتعلم شيء، بالرغم من أن الرؤساء السابقين أبدعوا في صناعة نظام فريد من نوعه في العالم لكنه لا يختلف للمدقق في مساره وأساليبه عن بقية الأنظمة الشمولية التي عرفتها البشرية.

أول شكر للقايد صالح أنه كان محقاً في إدراكه أن منطقة القبائل هي أسطوانةٌ محركةٌ للثورة. لكنه جَانَبَ الصواب في التجييش ضدها ومُعاداتها، لأنه لا يعرف ذهنيات سكان المنطقة ولا تاريخهم وقد يعود ذلك لكونه لا يعرف من الجزائريين سوى سكان الثكنات ويجهل سوسيولوجيا الجزائريين. شكرا قايد صالح لأنه إضافة لتعليمك البسيط وتعنتك فإنك لم تعتمد إلا على المتملقين كعبد المجيد تبون وبوعزة وسيني، وهؤلاء لم يخبروك لجهلهم أو لجُبْنِهم أنه لابد للدكتاتورية من وعاء اجتماعي معقول لتستطيع الاستمرار كالاستئصاليين وإخوان «الفالصو» في جزائر التسعينيات أو من يقابلهم في مصر السيسي.

شكرا قايد صالح لأنك أخطأت في كيفية تقسيم الشعب الثائر، لأن الاستقطاب الإيديولوجي أو المذهبي هو حجر الزاوية في الثورات المضادة، ولا يُكتب لها النجاح إلَّا إذا شرذمت هذه الكتلة المقاومة. وإن ظننت أن ما قُمت به تحت شعار الباديسية النوفمبرية جيد فهو في الحقيقة خدمةٌ للثورة لا ما كنت تصبو إليه. لأن أغلب من سائدك في هذا هم المتملقين وفاقدي المروءة. والدليل على ذلك أن المسيرات التي دَعوْتَ إليها لمساندتك كانت فضيحة. ويؤسفني أن أبلغك وأنت تحت التراب أن أصدقاءك المقربين أغلبيتهم في السجون، ومنهم من انقلب على عقبيه بعد وفاتك كتبون و قايدي، كما ان دعوة الباديسية النوفمبرية قد بهتت أمام زخم الثورة الشعبية.

شكرا قايد صالح لأنك عجَّلت بالانتخابات الرئاسية وأغلقتها بشكل مفضوح. فقد خسرت من خلال ذلك مؤيدين مخدوعين عادوا إلى أحضان الثورة بسرعة واخترت أسوأ الأرانب لتُجلسه كرسي المرادية. هنا خسرت ورقتين مهمتين جدا، الأولى أنه في عُرف استمرار الديكتاتوريات تستعمل الانتخابات كحلبة تتصارع فيها القوى الحية والثائرة من الشعب ويترتب على معركة الانتخابات دائما صدامٌ وتنافرٌ واستقطابٌ وقد يتعدى ذلك إلى عداواتٍ بين هاته القوى مما يسهل ترويضها بالعصا والجزرة كمصر، جزائر التسعينات، تركيا الثمانينات والتسعينيات، والمغرب إلخ. أما الورقة الثانية فهي اختيارك لواجهة مدنية للعسكر فاقدٍ للكريزما والحنكة السياسية. ولو كنت عارف بنفسية الشعوب، وأحطت نفسك بمستشارين أكفاء لعلمت أن الجماهير مهووسة بالسياسي المتحدث اللبق، صاحب الحضور والشعبوية المدروسة. ربما كان ذلك من شأنه أن يُخفف من الضغط الشعبي على نظام استشرت فيه الرداءة.

شكراً قايد صالح لأنك استحدثت سنةً حميدة بالنسبة للثورة وهي أنك رميت بضباط كبار في السجن. ولم تحُاول أن تكون عراباً لعائلة النظام كما فعل العربي بلخير، مما أدى إلى تصارُع أجنحة وزُمر النظام ولم يُصبح أي فرد في هاته العائلة يَأمن زميله. إضافةً إلى الوفيات المريبة والمشبوهة لأعمدة الطغمة العسكرية، ترتب عنها تآكل داخلي مستمر للنظام ومن خلال ذلك قدمت خِدمة للثورة اللشعبية اللاعنفية.

فرع حركة رشاد بولاية سطيف

بين الأمس والحاضر الحراك هو الأمل

إذا صحت مقولة أن التاريخ يعيد نفسه فلن يجد التاريخ فرصة أفضل من هذه ليعيد نفسه. وحتى لو أخذنا بعين الاعتبار تغير بعض الظروف والتفاصيل، وألقينا نظرة إلى الخلف وتحديدا عقب انتفاضة أكتوبر 88 حين دخلت الجزائر عهد الانفتاح والتعددية الحزبية، الذي انتهى بانقلاب نفس الأشخاص الذين قَتلوا الشباب الثائر في أكتوبر على شرعية الصندوق في يناير 1992. فبين 1992 و1995 كان عدد ضحايا الانقلاب بحسب الإحصائيات الرسمية 30.000 قتيل. لكن الدولة كانت بلا رئيس لتضعه الطغمة العسكرية واجهةً مدنية تتسول بها شرعية دولية. فعمد العسكر إلى تنصيب اليامين زروال في انتخابات لا يختلف اثنان على أنها مزورة بل شديدة التزوير. تلاها تعديل دستوري في سنة 1996 كان يعِد بإخراج البلاد من أزمتها الأمنية والنتيجة كانت ارتفاع حصيلة الضحايا إلى 250.000 و20.000 مختطف.

سيناريو مشابه حدث بعد انتفاضة الشعب في 22 فبراير 2019. العسكر يعينون واجهة مدنية وها هم يعملون على تمرير تعديل دستوري يفضي إلى إخراج الجيش ليقاتل خارج الحدود. إذا تمت هذه الخطوة فهذا يعني حتما أن العسكر سيكسبون المزيد من الشرعية الدولية وعندها حتما سينتقمون من الشعب شر انتقام. شاءت الأقدار أنَّ من يصممون على هذا المسار الخطير الذي سيؤدي على المدى القريب أو المتوسط إلى انهيار الدولة هم أنفسهم عرابو السيناريو الأول، الأشخاص أنفسهم أو جزء منهم على الأقل. هل يمكن أن تكون النتيجة المعاكسة لـ»ولكم في القصاص حياة» هي «ولكم في عدم القصاص موت»؟ لاسيما أن الذين دمروا البلاد في التسعينات لم ينالوا جزاءهم المستحق.

بحسب كثير من الدراسات فإن وباء الكورونا هو المخاض العسير الذي سينتهي بولادة نظام عالمي جديد والعالم لن يعود كما نعرفه اليوم والدول الفاشلة ستختفي وشعوبها سوف تعرض في سوق العبودية العالمية الجديدة. إن هذا الحراك على الرغم من أنه لم ينتقل إلى الحالة الثورية بعد إلا أنه يمكن أن ينقذ البلاد من مصير مظلم إذا عاد إلى الميادين والساحات في النهاية الشعب هو الوحيد القادر على السماح للتاريخ بأن يعيد نفسه أو أن يكتب تاريخا جديدا.

فرع حركة رشاد بولاية وهران

مؤشرات اقتصادية للجزائر

لا يمكن الحديث عن حلول اقتصادية دون حل المشكل السياسي في الجزائر: الشرعية والدولة المدنية. فلا يمكننا الخوض في إصلاحات ومحاربة الفساد والنهوض بالاقتصاد دون نظام شرعي، فهذا النظام برهن منذ 1962 على فشله في تسيير شؤون البلاد. تابعنا خطابات تبون الذي لا يكمل جملة ولا تفهم حتى ما يقول معتمدا سياسة الأماني والتسويف. يقول في إحدى خطاباته أن مداخيل الجزائر من عائدات البترول هو 25 مليار دولار ومن عائدات الزراعة 25 مليار دولار. لذلك سنحاول إظهار بعض الأرقام التي تبين تضخيما كبيرا مقارنة بالواقع.

تصريح وزير سابق في 2017 أن الجزائر سيكون لها اكتفاء ذاتي في القمح علما اننا استوردنا أكثر من 500 ألف طن من القمح إلى حد اليوم. علما ان الجزائر تستورد حوالي 3 ملايين طن سنويا من القمح. أثناء اجتماعات الوزراء بالمدراء المركزيين يحاول كل منهم إظهار أنه يقوم بعمله بإعطاء أرقام مضخمة ومنها نصل إلى الرقم الوطني الأول إفريقيا على الورق لكن الواقع شيء آخر.

المنتوج الزراعي من 2001 إلى 2019 ارتفع من 5 مليار دولار إلى 27 مليار دولار. لكن تصريح تبون على أن عائدات الزراعة 25 مليار دولار هو كذب وخطأ فادح. هنالك فرق بين الإنتاج والعائدات. هذا يعني أن جل الإنتاج يصدر للخارج ولا يجد الجزائري ما يأكل من القمح.

ما هو تصدير الجزائر من المنتوجات الزراعية ؟ وما هي عائدات الجزائر من المنتوجات الزراعية ؟لتتابع معلومات أعطاها النظام إلى البنك الدولي بين 1968 و 2017 .

ذروة التصدير كانت في 2013 ب 400 مليون دولا. فمن أين جاء تبون ب رقم 25 مليار دولار ؟ وكيف يتكلم على أخلاقة السياسة في ظل كل هذا الكذب ولتضخيم للأرقام؟ علما أن الزراعة لا تصنع دخلا جبائيا للخزينة العمومية من دون الذين يدمجون في قطاع الصناعات التحويلية للمنتوجات الزراعية. حتى وإن كان رقم 25 مليار دولار صحيح لكن هذا الرقم يستقطع منه أجور العمال، مواد تصنيعية، قطع غيار المعدات ومصاريف أخرى ما يعني أن مداخيل الخزينة العمومية لا يمكن أن تكون 25 مليار دولار .

صادرات الجزائر من الزراعة بين 1968 و2017. في 1969 كانت 20%، وكنت أقل من 1% في 2017

تأثير جباية المحروقات في ميزانية الدولة:

37% من ميزانية الدولة 2014

36.8% في 2015

35.4% في 2016

39% في 2017

41% في ميزانية الدولة في 2018

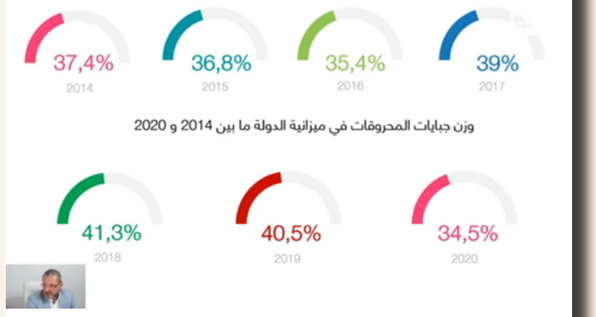

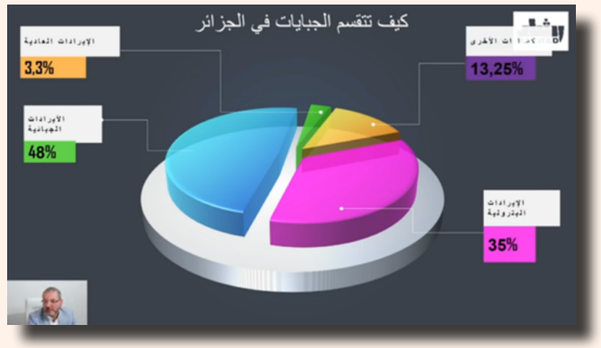

إجمالية الجباية من المحروقات فقد بلغت 40% في عام 2019، ومتوقع ان لا تتجاوز 34% هذا العام. في ظل الوضع الحالي دون خطة عمل ولا إستراتيجية واضحة لتخفيض الجباية البترولية عليه أن يأخذ بحل من الإثنين: إما إقلاع اقتصادي غير مسبوق (الحل الأول) أو زيادة الجباية العادية (الحل الثاني).

كيف تتقسم الجباية في الجزائر:

الإرادات الجبائية 48% IRG/ TVA/ IBS

الإرادات البترولية 35%

الإرادات العادي 3.3%

الإرادات الأخرى 13.25%

الحل الأول: هذه الأرقام تتطلب نمو اقتصادي يتجاوز 40%، علما أن الجزائر لم تتجاوز نسبة 8% منذ 1980. أكبر نمو اقتصادي كان في 2003 وبلغ 7%. مع ترقب للبنك الدولي بركود اقتصادي بالجزائر في حدود 5%.

أما الحل الثاني، فهو زيادة الجباية العادية من 3046 مليار دج إلى 4303 مليار دج يعني 41% بسبب انخفاض الجباية البترولية. لن يقلع الاقتصاد بدون منظومة سياسية شرعية وحتى الشعب لن يقبل التضحية مع هذه العصابة الفاسدة.

وتبقى حركة رشاد على مبادئها ومواقفها منذ نشأتها في 2007 وهو التغيير الجذري اللاعنفي من أجل دولة العدل والقانون والحكم الرشيد.

د. نزيم طالب
عضو أمانة حركة رشاد

https://www.youtube.com/watch?v=3sAc_aO48_g

الصراع داخل الجيش يطفو إلى السطح

أعلنت ابواق دعاية نظام العصابة المستجد عن قرار إقالة مجموعة من ألوية وضباط سامون في الجيش قيل حفل تخرج الدفعات لهذا العام بأكاديمية شرشال العسكرية الذي أشرف عليه عبد المجيد تبون. وقد كان من بين مستقبليه أثناء مراسيم التخرج قائد الاكاديمية الذي كان قد أصدر قرار اقالته يوم 27 جوان الماضي فقط. لكن يبدو انه احتفظ بمنصبه بقدرة قادر! هذا الخبر لم يفاجئ الكثير من الجزائريين المُهتمين بالشأن العام، فظروف وحيثيات مثل هذه القرارات ليست عادية أو مجرد روتين يتعلق بإحالة ضباط سامون للتقاعد بعد بلوغهم السن القانوني، وإنما سبب رغبة رئيس الدولة في تغيير قيادات الجيش هو عدم توافقهم مع خطته وهذا ظاهر لان الجنرالات الذين تمت تنحيتهم منذ إعلان موت قائد الاركان السابق قايد صالح يشغلون مراكز حساسة ومقربون منه كثيراً مثل مدير مكتبه ومرافقه الشخصي.

وقد تم اعتقال واتهام العديد من الضباط والجنرالات في الجيش بتُهم ثقيلة مُتعلقة بالفساد والخيانة العظمى، منهم بوعزة وسيني رئيس مديرية الأمن الداخلي. هذه الحملة أطاحت بكبار الجنرالات الذين رافقوا القايد صالح طيلة العام الماضي منذ اسقاط العهدة الخامسة حتى يوم تنصيب تبون واجهة مدنية غير شرعية لحكم العسكر. وكانوا يكثُّون العداء للحراك الشعبي ومارسوا عليه الضغط والاعتقال والتكر والقمع، فمن جهة استحسن نشطاء الثورة السلمية الإطاحة بهؤلاء الظلمة لكن ليس دعماً للطرف الذي أسقطهم بل لأن صراع الأجنحة هذا أثبت صحة ما كانوا يرددونه من شعارات طيلة أشهر وزادهم ثبات على المواقف والمبادئ التي لخصها شعار دولة مدنية لا عسكرية. أما تبون فلا ينتظر منه عامة الجزائريين سوى تحقيق بعض المطالب الاجتماعية البسيطة ويرونه صغير أمام تجاذبات وصراعات أجنحة قيادة الجيش التي أوصلته لكُرسي الرئاسة بدون شرعية أو حتى كفاءة قيادية تذكر.

فرع حركة رشاد في ولاية باتنة